ردا على التصريحات المنسوبة له لجهة اتهامه ممثلي المجلس الذين يؤيدون استجوابه المرتقب بأنهم «مرتشون»

هجمة نيابية شرسة ضد وزير الأشغال..واستجواب من أربعة محاور

كتب مصطفى كامل

شن عدد من النواب هجمة شرسة ضد وزير الأشغال عبدالعزيز الإبراهيم ردا على التصريحات المنسوبة له لجهة اتهامات الوزير لممثلي للأمة الذين يؤيدون استجوابه المرتقب بأنهم مرتشون.

استنكر النائب فيصل الكندري تصريح وزير الاشغال العامة وزير الكهرباء والماء عبد العزيز الابراهيم مشيرا انه غريب ان اصبحت ثقافة سياسية ضد كل من يقدم استجواب من النواب بان له ثمن وان من يوقع علي طرح الثقة له ثمن ايضا .

متسائلا هل اصبح الوضع السائد ان اي نائب يريد ان يستخدم حقه الدستوري له ثمن لتقديم استجوابه.

وطالب الكندري الوزير الابراهيم بضرورة تقديم اعتذار لجميع نواب الامة وللشعب الكويتي علي تجرأة بالتحدث بانه محارب للفساد ونواب الامة جميعهم مرتشين.

واضاف هل تريدون ان تحيون لدي الشعب ان هذا المجلس ليس له الحق في تقديم استجواب لاي وزير؟ مشيرا الي ان الفترة السابقة كانت فترة تشريعات وانه حان الوقت للمراقبة لاسيما في ظل انجازات المجلس الكثيرة.

واكد الكندري انه من حق اي نائب تقديم استجواب لافتا ان المساءلة السياسية للوزير الابراهيم سيكون خلالها وقفه لنواب الامة علي حجم تصريح الوزير وادعاءه.

ودعا الكندري الابراهيم ان يثبت ان النواب استلموا اموالا مقابل طرح الثقة وقال نحن بانتظار الابراهيم في جلسة استجوابه مشيرا الي المجلس الحالي يعمل وفق منهجية الادلة والبراهين.

وسئل عن امكانية تقديم استجواب لرئيس الحكومة خاصة وان الوزير الابراهيم يتولي حقيبة وزارتين وصدر عنه هذا الحديث باتهام نواب الامة فاجاب الكندري لكل حادث حديث وان سمو رئيس مجلس الوزراء لا يتحمل وزر الوزير ولا يجب ان نقفز بالادوات الدستورية.

وقال النائب سلطان اللغيصم ان ما يخرج من شائعات الان ومحاولات لقتل اداة الاستجواب من قبل وزير الإشغال والكهرباء لن تجدي نفعا مع نواب الامة

واضاف اللغيصم علي الوزير مواجهة الاستجواب وتحمل قرار الشعب الكويتي عبر ممثليه ويجب ان يعلم ان الاستهانة بقرارات وتوصيات المجلس ثمنه عالي

وبين اللغيصم ان شائعات الدفع والقبض لن تثني وترهب نواب الامة عن الوقوف وقول كلمة الحق وعلى الجميع ان يتحمل نتائج افعاله.

وعلي صعيد ذاته قال عبدالله الطريجي من يدعي بهذا الكلام ينبغي ان يكون لديه الجرأه ويوضح اسماء النواب الذين قبضوا اموالا.واشار الي ان الاستجواب حق دستوري لاي نائب يقدمه متي شاء.

وأعرب النائب جمال العمر عن امله في ان يكون ما نقل عن وزير الكهرباء والماء ووزير الأشغال عبدالعزيز الابراهيم حول حديثه عن دفع اموال لتقديم طلب طرح الثقة به غير صحيح مشيرا الى انه في حال صحة هذا الحديث فإنه ملزم بتقديم هذه المعلومات للجهات الرقابية لإتخاذ الاجراءات القانونية بحقها .

وقال العمر في تصريح صحافي «نحن اليوم نسمع عن استجواب لكننا حتى الان لم نرى صحيفة استجواب قدمت ولم نطلع علي محاور ومتى ما قدمت نحن نؤكد ان للوزير كامل الحق بالدفاع عن نفسة .

ودعا العمر الجميع الى مراعاة اللغة المستخدمة في التعاون بين السلطتين وانتقاء الالفاظ وعدم تبادل الاتهامات بين اعضاء السلطتين حفاظا على التعاون وتفادي اي نتائج عكسية لمثل هذه اللغة على علاقتهما .

وشدد العمر على انه في حال صحة تصريح وزير الاشغال عن الاموال التي تدفع فإن الحكومة ملزمة بإتخاذ اجراءاتها بهذا الشان وان لم تستطع ذلك فهي لاتستحق البقاء والاستمرار .

وأعرب النائب طلال الجلال عن أسفه واستنكاره الشديدين للتصريحات المنسوبة لوزير الاشغال والكهرباء عبدالعزيز الإبراهيم لجهة اتهامات الوزير المفرضة والواهية لممثلي للأمة الذين يؤيدون استجوابه المرتقب بأنهم مرتشون .

وأكد الجلال أن نواب الأمة سيكون لهم موقف حاسم وحازم يضع الامور في نصابها ويكشف زيف تلك الاباطيل التي زعمها الوزير، مشددا على ان الاستجواب حق دستوري للنائب لا ينازعه فيه احد ، وننتظر تفنيد محاور الاستجواب المزمع تقديمه من الاخ الدكتور عوده الرويعي للوزير الابراهيم وسماع ردود الوزير لنعلن حينها موقفنا من الاستجواب برمته.

ودعا الجلال الوزير الإبراهيم إلى صعود منصة الاستجواب وتفنيد الاستجواب المستحق من النائب الرويعي ، وعدم الجزع او الهروب من المواجهة ، حتى يعلم الشعب الكويتي وثوابه مدى حقيقة الاخطاء والاخفاقات والتجاوزات في وزارتي الأشغال والكهرباء، مؤكدا ان مجلس الامة سيمضي قدما نحو التشريع والرقابة معا بغية تحقيق طموحات وآمال وتطلعات المواطني.

وأعلن النائب عودة الرويعي عن تقديم استجواب الى وزير الاشغال العامة وزير الكهرباء والماء عبدالعزيز الابراهيم من اربعة محاور سوف يتم تفصيلها بصحيفة الاستجواب قريبا.

وقال الرويعي انا من الموقعين على طلب طرح الثقة بوزير الاشغال وزير الكهرباء في استجواب الزميل عادل الخرافي، ويعلم الله ان توقيعي على طلب طرح الثقة لم يكن معقودا قبل الاستجواب بل انتهيت لهذا القرار بعد سماعي للاستجواب والرد على الاستجواب كاملا بكل حيادية ونزاهة ودون تنسيق مع مقدم الاستجواب او غيره من النواب».

واضاف الرويعي «وقد تابعت التطورات بعد ذلك من متابعة للتوصيات التي انتهى اليها الاستجواب وصولا لإلغاء مناقصة مشروع المطار وانقطاع الكهرباء مؤخرا وغيره ذلك من امور لها علاقة بأداء وتقييم السيد وزير الاشغال وزير الكهرباء، ووصولا لتصريحه اليوم بالرد على سؤال حول اتهام النواب المزمع استجوابهم له بأخذهم مبالغ مادية لاستجوابه ورده على السؤال بان هذا ضريبة مكافحته للفساد!

وتابع الرويعي فلهذا السبب ولاسباب اخرى مجتمعة اعلن استجوابي للاخ السيد وزير الاشغال وزير الكهرباء من اربعة محاور سوف يتم تفصيلها بصحيفة الاستجواب قريبا.

واعلن النائب ماجد موسي انه في حال لم يثبت وزير الكهرباء والماء وزير الاشغال العامة عبد العزيز الابراهيم عما اعلن عنه من قبض بعض النواب مبالغ مالية مقابل طرح الثقة فيه فانني سأكون اول المنضمين الي قائمة طرح الثقة بالوزير.

وقال في تصريح صحافي «نحن في بداية الاستجواب الاول الذي قدمه الزميل عادل الخرافي منحنا الوزير فرصة أما الان إذا لم يثبت الوزير صحة ما تفوه به فانني سأكون اول من يوقع على طرح الثقة فيه»،مشيرا الي ان اغلب النواب منحوا وزير الاشغال الفرصة لاصلاح الخلل والاعوجاج المستشري في وزارته ولكن اعتقد بعدم رده علي التوصيات المقدمة له والان يخرج لنا ليتهم بعض اعضاء مجلس الامة بقبض مبلغ 350 الف دينار مقابل طرح الثقة.

واضاف لابد ان يوضح الوزير ما قاله ويبين من هو المستفيد من وراء دفع هذه الرشاوي مؤكدا انه لن يسكت ازاء هذا الاتهام.

فيصل الكندري

سلطان اللغيصم

جمال العمر

عوده الرويعي

ماجد موسى

فيصل الكندري: غريب أن أصبحت ثقافة سياسية ضد كل من يقدم استجواباً من النواب بان له ثمناً

اللغيصم : ما يخرج من شائعات الآن هي محاولات لقتل اداة الاستجواب من قبل وزير الأشغال

العمر : ندعو الجميع الى مراعاة اللغة المستخدمة في التعاون بين السلطتين وعدم تبادل الاتهامات

الرويعي : أنا من الموقعين على طلب طرح الثقة بوزير الأشغال في استجواب الزميل الخرافي بقناعة

موسى : سأنضم إلى مقدمي طرح الثقة في الوزير إذا لم يثبت أن هناك نواباً قبضوا مبالغ مالية

استحدثت قلادة قائد الانسانية

«التشريعية» أوصت بالموافقة على الاقتراح بقانون لإنشاء المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار

ناقشت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية امس عددا من الاقتراحات بقوانين المدرجة على جدول اعمالها.

وقال رئيس اللجنة النائب مبارك الحريص في تصريح للصحافيين ان اللجنة اوصت بالموافقة على الاقتراح بقانون في شان التعليم الخاص كما اوصت بالموافقة على الاقتراح بقانون بشان اضافة فقرة جديدة الى المادة 8 من القانون رقم 47 لسنة 1982 بانشاء الهيئة العامة للاستثمار.

واوضح ان اللجنة اوصت بالموافقة على اقتراح بقانون باضافة مادتين جديدتين الى القانون رقم 5 لسنة 2005 في شان بلدية الكويت والمتعلقة بمنح تراخيص البناء التجاري والاستثماري بالاضافة الى التوصية بالموافقة على الاقتراح بقانون في شان نقل واللغاء بعض الاختصاصات المنصوص عليها في القانون الخاص ببلدية الكويت.

وذكر ان اللجنة اوصت بالموافقة على الاقتراح بقانون بشان تعديل بعض احكام القانون رقم 37 لسنة 2014 بانشاء هيئة تنظيم الاتصالات.

كما اوصت اللجنة بالموافقة على الاقتراح بقانون بشان تعديل المادة 138 من القانون رقم 6 لسنة 2010 بشان العمل في القطاع الاهلي والمتعلقة بتغليظ العقوبة على من يوجد لديه عماله ليست على كفالته.

وقال ان اللجنة اوصت بالموافقة على الاقتراح بقانون بشان انشاء المجلس الاعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار بالاضافة الى الاقتراح بشان انشاء قلادة قائد الإنسانية.

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية

(تصوير: صالح محمد)

بحضور وزير الشباب والرياضة ووزير ديوان المحاسبة

«حماية الأموال» بحثت تجاوزات خليجي 16

جانب من اجتماع لجنة حماية الأموال العامة

قال رئيس لجنة حماية الاموال العامة النائب عبد الله الطريجي ان لجنته اجتمعت امس بحضور وزير الشباب والرياضة ووزير ديوان المحاسبة لمناقشة تجاوزات خليجي 16 خاصة بعد ادعت الهيئة العامة للشباب والرياضة بان هذه القضية احيلت الي النيابة العامة ومن ثم تم حفظها بينما تقرير ديوان المحاسبة يؤكد بان هناك ملاحظات لم تاتي في كتاب الاحالة .

واوضح الطريجي انه تم الاتفاق علي تكليف ديوان المحاسبة وامهالة لمدة اسبوعين حتي يقدم تقرير جديد من خلال مقارنة قرار النيابة العامة والادارة العامة للتحقيقات ثم رفع التقرير الي لجنة حماية الاموال العامة ليتم التصويت عليه .

وذكر الطريجي انه كان من المفترض اليوم مناقشة الملاحظات والتجاوزات الواردة بتقرير ديوان المحاسبة فيما يتعلق بشركة ارفندج وتم تاجيل هذه المناقشة لاعتذار وزير المالية عن الحضور نظرا لارتباطاته الخاصة وتم تاجيل البند الي الاجتماع المقبل .

واشار الي ان الاستجواب حق دستوري لاي نائب يقدمه متي شاء.

الشايع أعلن عن توافق كبير بين اللجنة والحكومة

«المالية» انتهت من مناقشة التعديلات على قانون هيئة أسواق المال

انتهت اللجنة المالية من مناقشة جميع التعديلات المقدمة على قانون هيئة اسواق المال.

وقال رئيس اللجنة فيصل الشايع ان هناك توافقا بين اللجنة والحكومة على اغلب التعديلات المقدمة على القانون التي انتهت اللجنة من مناقشتها امس حتي المادة 165، مشيرا الي ان اللجنة حرصت في الاخذ بالتعديلات التي تصب في مصلحة السوق وفي نفس الوقت تحافظ على استقلالية هيئة اسواق المال.

ولفت الشايع الي ان اللجنة ستصوت على التعديلات غدا الثلاثاء وستحيل تقريرها ليدرج على جدول اعمال جلسة 24 مارس.

وردا على سؤال اكد الشايع عدم وجود اختلاف جوهري بين اللجنة والحكومة، وتم الاتفاق على الدرج في توقيع العقوبات، لافتا الي ان هيئة اسواق المال قدمت للجنة بيانات حول تطبيقها لنص المادة 122 من قانون انشاءها.

لجنة المرافق العامة ناقشت المقترحات النيابية في شأن تعديل قانون هيئة الزراعة

عادل الخرافي : الحكومة تقدمت بملاحظات جديدة حول موضوع الحيازات الزراعية

ناقشت لجنة المرافق العامة البرلمانية امس المقترحات النيابية في شان تعديل قانون انشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية بحضور وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور علي العمير لاسيما آليات التخصيص والتوزيع والتنازل للحيازات الزراعية.

وقال رئيس اللجنة النائب عادل الخرافي في تصريح صحافي ان الحكومة تقدمت في اجتماع اليوم «امس» بملاحظات جديدة حول موضوع الحيازات الزراعية من المقرر ان تزود اللجنة بها الثلاثاء المقبل على ان تصوت اللجنة على التعديلات الاحد المقبل وترفعها للمجلس.

واشار الخرافي الى تسلم اللجنة من وزير البلدية اليوم « امس » تقرير الوزارة في شان مرسوم تاجيل تشكيل المجلس البلدي حيث تضمن التقرير كل الموضوعات التي عرضت وبتت بها اللجنة المشكلة وفق المرسوم خلال فترة عملها.

وبين ان التقرير سيعرض على مستشاري لجنة المرافق العامة لاعداد دراسة في شان الموضوعات التي بتت بها لجنة البلدي مضيفا ان من المحتمل ان يحال التقرير بعد الانتهاء منه الى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية اذا ما تطلب ابداء الرأي فيه من الناحية الدستورية والقانونية.

العمير متحدثا في اجتماع المرافق أمس